الشاهد الشهادة كما جزم به في الروضة **ولا يتعنت بالشهود** اي لا شق عليهم كان يقول لهم لم شهدتم وما هذه الشهادة فربما يؤدي الى تركهم الشهادة فيتضرر الخصم المشهود له بذلك **ولا يقبل القاضي الشهادة** اذا لم يعرف عدالة الشاهد **الا ممن ثبت عدالته** عند حاكم سواء طعن الخصم فيه ام سكت لانه حكم بشهادة لم تتضمن تعديله والتعديل لا يثبت الا بالبينة وسياتي بيان العدالة في فصل الشاهد ثم بعد ذلك واذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة اخرى قال في الروضة ان لم يطل الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعديله ثانيا وان طال فوجهان اصحهما يطلب تعديله ثانيا لان طول الزمان يغير الاحوال ثم يجتهد الحاكم في طوله وقصره وانتهى قال الخادم ان الخلاف في الطول في غير الشهود المرتبين عند الحاكم اما هم فلا يجب طلب التعديل قطعا قاله الشيخ عز الدين في قواعده انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استفاض فسق الشاهد بين الناس فلا حاجة الى البحث الى السؤال **ولا تقبل شهادة عدو على عدوه** لحديث لا تقبل شهادة ذي غمر على اخيه رواه ابو داود وابن ماجه باسناد حسن والغمر بكسر الغين الغل والحقد والمراد في ذلك من التهمة **تنبيه** المراد بالعداوة الدنيوية الظاهرة لا الباطنة لا يطلع عليها الا علام الغيوب وفي معجم الطبراني **ان النبي صلى الله عليه وسلم** قال سيأتي قوم آخر الزمان اصاغر العلانية اعداء السريرة بخلا وشهادته له اذا لا تهمة و انفضاحا شهد به الاعداء وعدو الشخص من يحزن بفرحه ويفرح بحزنه وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون من احدهما فتختص برد شهادته على الاخر ولا يشترط ظهور عداوة بالفعل بل يكفي ما دل عليها من القرائن ونحوها كما قاله البلقيني نعم قال في المختصر اما العداوة الدينية فلا توجب رد الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني على المبتدع وتقبل من مبتدع لان الفسوق ببدعته كمنكري صفات الله تعالى وخلقه افعال عباده وجواز رؤيته يوم القيمة لاعتقادهم انهم مصيبون في ذلك بما قام عندهم من ادلة ولا يفسق بدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للاجساد وعلم الله

تعالى

تعالى بالمعدوم بالجزئيات لانكارهم ما علم مجيء الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم والشهادة من يدعي الناس الى بدعته عما لا تقبل روايته بالاولى ولا شهادة خطابي بمثله ان لم يذكر فيها ما ينفي احتمال اعتماده على قول المشهود له باعتقاده انه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله وابيت او سمعته او شهد بخالفة قبلة لزوال المانع **ولا تقبل شهادة والد** وان علي **لولد** وان سفل **ولا تقبل شهادة ولد** وان سفل **الوالد** وان علي **التهمته** ولو قال المصنف لانتفاء شهادة الشخص لبعضه لكان اخصر وافهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لانتفاء التهمة **تنبيه** يستثنى من ذلك ما اذا كان بينه وبين اصله او فرعه عداوة فان شهادته لا تقبل له وللحيلة كما جزم به في الانوار واذا شهد بحق لفرع او اصل له او اجنبي كان شهد برقين لهما قبلت الشهادة للاجنبي من قوي تفريق الصفقة وتقبل الشهادة لكل من الزوجين للاخر لان الحاصل بينهما عتد يطرأ ويزول نعم لو شهد لزوجته بان فلانا قذفها لم تقبل شهادته في احد وجهين رجحه البلقيني ولذا لا تقبل شهادته عليها بالزنا لانه يدعي ضياعها فرائشهة **ولا تقبل شهادة** شخص لاحد اصليه او فرعيه على الاخر كما جزم به الغزالي وبوجوده منع الحكم بين ابيه وابنه وان خالفوني عبد السلام في ذلك معللا بان الوازع الطبعي قد تعارضه فيظهر الصدق لضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في مجرى ما لو اخذ بما اقر به برشد من في حجره **تنبيه** قد علم من كلام المصنف ان ما علا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض وتقبل شهادة الاخ لاخيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في وداده بان يهمه ما اهمك قال ابن القاسم وقليل ذلك اي في زماننا ونادر في زماننا او معدوم **ولا يقبل القاضي كتاب قاض** كتب به **الى قاض** ولو ظهر معه اي لا يعمل به **في** ما انهاه فيه من **الاحكام** كان حكم فيه لخاصر على غائب بدين **الا بعد شهادة شاهدان** عند من وصل من القضاة شاهدين عدلين شهادة **بما فيه** اي الكتاب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)